

Distr.  
GENERAL

مجلس الأمن



S/22881  
2 August 1991  
ARABIC  
ORIGINAL : SPANISH

AUG 5, 1991

الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ١ آب/أغسطس ١٩٩١ وموجهة إلى  
الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة  
للبعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم طيه رسالة مؤرخة في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩١ وموجهة إليكم من وزير الشؤون الخارجية والأديان ، السيد غويدو دي تيللا ، ردا على الطلب السوارد في الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٧٠٠ (١٩٩١) بشأن التدابير المتخذة للوفاء بالالتزامات المبينة في الفقرة ٢٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) .

وأرجو كذلك العمل على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) الفريديو ف. تشاراديا  
القائم بالأعمال بالنيابة

المرفق

رسالة مؤرخة في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩١ وموجهة  
إلى الأمين العام من وزير الشؤون الخارجية  
والاديان في الأرجنتين

أتشرف بمخاطبتكم فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن ٧٠٠ (١٩٩١) الذي يطلب في الفقرة الرابعة منه من جميع الدول ، أن تقدم تقريراً خلال خمسة وأربعين يوماً عن التدابير التي اتخذتها للوفاء بالالتزامات المبينة في الفقرة ٢٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) .

وتود حكومة الأرجنتين أن تُبلغ أن الجزاءات المفروضة ضد جمهورية العراق والمنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٦٦١ و ٦٧٠ (١٩٩٠) قد وُفّق عليها من خلال المرسومين ١٥٦٠ و ٢٠٦٧ لعام ١٩٩٠ ، مما مكن السلطة التنفيذية الوطنية وسلطات المحافظات من اتخاذ التدابير اللازمة للامتثال لما ورد في هذين القرارين .

وبالإضافة إلى ذلك ، نود إعلامكم كذلك بأن عمليات التصدير القانونية للعتاد الحربي يجب أن تحمل على الموافقة المسبقة من لجنة التنسيق الخاصة بتصدير العتاد الحربي . وتتكون هذه اللجنة من ممثلين عن وزراء الاقتصاد والدفاع والشؤون الخارجية .

ولم تتلق اللجنة موضوع البحث حتى الآن أي طلب لتصدير عتاد حربي إلى العراق منذ أن فرضت الأمم المتحدة حظراً على توريد الأسلحة إليه . ونتيجة لذلك ، ليس هناك أي سجل ببيع عتاد حربي إلى ذلك البلد .

وفيما يتعلق بتصدير المواد النووية ، فإن سياسة الأرجنتين تقوم على طلب ضمانات دولية على أساس كل حالة على حدة . بيد أنه لم يرد أي طلب لتصدير مواد نووية إلى العراق .

(توقيع) غويدو دي تيللا

-----